# أخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 108

13– 19 فبراير 2012

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي


## ملتقى تيكوم لدعم المشاريع الصغيرة يركز على تحقيق ربحية طويلة الأمد

تمتاز البيئة الشديدة التنافسية للأعمال اليوم بوجود عدد كبير من اللاعبين الذين يحاولون الاستحواذ على الحصة نفسها من السوق، إلا أن الاستراتيجيات التي يتبعونها للوصول إلى غايتهم لا تختلف كثيراً عن بعضها، سواء من ناحية طرح المنتجات أو الموارد البشرية. وتدعو إحدى النظريات الراسخة في عالم الإدارة إلى أن الشركات، سواء أكانت كبيرة أم صغيرة، تحتاج إلى وضع استراتيجيات واضحة مع توظيف الأشخاص المناسبين لتنفيذ هذه الاستراتيجيات على نحو دقيق، بحسب قول شريدهار سامباث، مؤسس شركة "موتيفيوليت للاستشارات والتدريب". وجاءت تصريحات سامباث خلال تقديم مشاركته بعنوان "كيف تحقق نمواً في أرباحك، بينما منافسوك يتذمرون" خلال الدورة 16 من "ملتقى تيكوم لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة" الذي تنظمه "قرية دبي للمعرفة"، الوجهة الإقليمية الرائدة في مجال إدارة الموارد البشرية والعضو في المجمع التعليمي التابع لتيكوم للاستثمارات. وقد استقبل الملتقى، الذي تم في 16 فبراير بمركز المؤتمرات التابع لقرية دبي للمعرفة، حضوراً من كل الفئات. وتمثل الهدف الأساسي للملتقى في تقديم حلول فاعلة لبعض القضايا الحساسة التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وقال الدكتور أيوب كاظم، مدير عام المجمع التعليمي العضو في تيكوم للاستثمارات: "تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة أكثر من 90 في المائة من مؤسسات القطاع الخاص الحالية، ما يعكس الحاجة المتزايدة لهذه المشاريع إلى امتلاك قدرات تنافسية قوية تميزهم عن منافسيهم في السوق. ويوفر ملتقى تيكوم لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بيئة مثلى لأصحاب الأعمال في مختلف القطاعات للعمل معاً .

### تعليق

تعتبر التجربة اليابانية في مجال إقامة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة نموذجا يحتذى به بين كل الدول الراغبة في تنمية اقتصادياتها من جهة والتغلب على مشاكل البطالة من جهة أخرى. بالرغم من أن اليابان لا تتمتع بثروات معدنية أو مواد أولية تذكر، بل وتعتمد في إنتاجها على استيراد أغلب مواردها الأولية إلا أنها حققت تقدما كبيرا في مجال الصناعة منذ بداية عقد الستينيات وحتى وقتنا هذا، فصادراتها أصبحت تنافس العديد من الدول الكبرى، ويرجع الأساس في ذلك إلى السياسة القومية التي اتبعتها الحكومة اليابانية والتي تهدف إلى توفير المساعدات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء كانت مساعدات فنية أو تمويلية أو إدارية أو تسويقية وذلك عن طريق: 1- تشجيع إقامة المجمعات الصناعية والخدمية والقيام بتحديث المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائم. 2- إنشاء بعض المؤسسات التمويلية لتوفير التمويل والدعم اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة 3- تأسيس برنامج يمكن عن طريقه حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على نفس المميزات والشروط التعاقدية الممنوحة للقطاع العام والحكومي. 4- حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على بعض الحوافز الفنية والإدارية. 5- دعم رجال الأعمال عن طريق تسهيل حصولهم على قروض بشروط ميسرة . 6- الاستعداد للتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المتغيرة ، التي قد تؤدى إلى تعثر أو إفلاس المشروعات الصغيرة والمتوسطة . وقد اتضحت العناية الفائقة بهذه النوعية من المشروعات من قبل الحكومة في تعاونها مع المشروعات المتعثرة ، خوفا عليها من الإفلاس فالمشروع المتعثر يستطيع أن يحصل على قرض بدون فائدة وبدون ضمان ، ويتم استرداده خلال سنوات مع إعطائه مهلة ستة أشهر قبل أن تبدأ عملية السداد. ولقد أدى دعم الحكومة الموجه نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الإنتاج بجودة عالية تبعاً للمواصفات العالمية، مما أدى إلى اعتماد المشروعات الكبرى على إنتاج المشروعات الصغيرة بدلاً من استيرادها من الخارج هذا وقد ساعد التطور الفكري الذي طرأ على الصناعة إلى تحول العمالة من الصناعات الكبيرة إلى الصناعات الصغيرة في اليابان، فكثير من الصناعات الكبيرة أصبحت تتخلى عن إنتاج مكونات التصنيع وإسناد إنتاجها إلى مصانع أخرى صغيرة أكثر تخصصا، مما يحقق وفراً أكبر في تكلفة الإنتاج مع ضمان تحقيق جودة أعلى.

**المصدر: البيان الاقتصادي**


### الدولية

الداو جونز يحقق أعلى إغلاق منذ مايو 2008 بدعم من بيانات اقتصادية إيجابية وتطلعات إنهاء أزمة اليونان
صفحة 02 ◄

الصين تخفض نسبة الاحتياطي الالزامي للبنوك 50 نقطة أساس
صفحة 02 ◄

### الاقليمية

التويجري: خطة انقاذ عربية لاقتصاديات المنطقة
صفحة 03 ◄

السودان يتفق مع الصين على تأجيل الديون ويصدر ذهبا بنحو 400 مليون دولار
صفحة 03 ◄

### المحلية

إشغال فنادق دبي يرتفع إلى 78٪.. وأبوظبي إلى 75٪ في 2011
صفحة 04 ◄

"غلفود 2012" ينطلق اليوم بمشاركة 88 دولة و110 أجنحة وطنية
صفحة 04 ◄

المقال الأسبوعي
التخطيط السياحي
صفحة 06 ◄

## الداو جونز يحقق أعلى إغلاق منذ مايو 2008 بدعم من بيانات اقتصادية إيجابية وتطلعات إنهاء أزمة اليونان

أنهت المؤشرات الأمريكية تعاملات الجمعة على ارتفاع بدعم من إغلاق "داو جونز" عند أعلى مستوى له منذ أكثر من ثلاث سنوات، وذلك على الرغم من بعض التردد الذي شاب تحركها قبل بدء عطلة نهاية أسبوع طويلة نسبيا، نظرا لكون الاثنين القادم إجازة رسمية. هذا وقد أنهي مؤشر "داو جونز" تعاملاته مرتفعا 45.79 نقطة أو 0.35% إلى مستوى 12949.90 نقطة مقتربا من مستوى 13000، ليكون إغلاقه الأعلى منذ التاسع عشر من مايو عام 2008. أما مؤشر بورصة أسهم التكنولوجيا "ناسداك" فقد أغلق منخفضا 0.25% عند مستوى 2951.78 نقطة، بينما ارتفع مؤشر "إس آند بي 500" الأوسع نطاقا 0.25% إلى مستوى 1361.23 نقطة، ليظل على مقربة من قمته في أبريل الماضي عند 1363.61 نقطة. وفي الوقت الذي سيطر فيه التفاؤل بشأن إتمام صفقة إنقاذ اليونان مطلع الأسبوع القادم، حيث تكثف أوروبا جهودها لاحتواء الأزمة وترويضها، وأنهت المؤشرات الأمريكية تعاملات الأسبوع بمكاسب فاقت 1%. وأضاف مؤشر "داو جونز" الصناعي 1.2% لرصيده، في حين ارتفع مؤشر بورصة "ناسداك" بنسبة 1.7%، أما مؤشر "إس آند بي 500" فارتفع 1.4 % في كامل الأسبوع، بينما قفز 8.3% خلال عام 2012. وكانت البيانات الصادرة من وزارة العمل قد أوضحت ارتفاع تكلفة معيشة المواطن الأمريكي بأقل من المتوقع خلال شهر يناير، حيث زاد التضخم الشهري في أسعار المستهلكين 0.2%، مقابل 0.3% توقعها المحللون. ويؤكد "تراخي" تحرك معدلات التضخم ما كرره رئيس البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي "بن برنانكي" كثيرا بأن "التضخم سيظل تحت السيطرة"، في الوقت الذي تعهد فيه البنك بالإبقاء على معدلات الفائدة عند مستويات منخفضة حتى أواخر عام 2014 دعما للانتعاش.

**المصدر: أرقام**

## تراجع حاد لمبيعات السيارات الأوروبية خلال يناير

انكمش سوق السيارات الأوروبية بشكل حاد في بداية العام مع تراجع تراخيص السيارات بنسبة 7,1% خلال يناير مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي. وذكر اتحاد منتجي السيارات أمس أن إجمالي عدد التراخيص الجديدة في الاتحاد الأوروبي تراجع إلى 968 ألف سيارة. وكانت التراخيص تراجعت بنسبة 6,4% على أساس سنوي خلال ديسمبر. ويأتي تراجع المبيعات على خلفية الغموض الاقتصادي الناشئ عن أزمة الديون الأوروبية والخطوات من جانب الحكومات في جميع أنحاء المنطقة لتعزيز سياسات التقشف لضبط مالياتها العامة. وأدى ذلك إلى وقوع أجزاء كبيرة من المنطقة في ركود. وسجلت البرتغال الهبوط الأكبر حيث تراجعت التراخيص بنسبة 47,4% خلال يناير. وأضيرت البلاد بشدة جراء التباطؤ الاقتصادي الملحوظ، إذ تبذل جهوداً مستميتة من أجل السيطرة على أزمة الديون. كما قاد الهبوط العام في تراخيص السيارات الشهر الماضي تراجعا حادا بنسبة 20,7% في فرنسا و16,9% في إيطاليا. وفرنسا وإيطاليا هما ثاني وثالث أكبر اقتصادين على التوالي في "منطقة اليورو". ومع ذلك، كانت ألمانيا صاحبة أكبر سوق للسيارات في أوروبا هي السوق الوحيدة التي تسجل هبوطاً محدوداً بلغ 0,4% الشهر الماضي موضع الدراسة.

**المصدر: د ب أ**

## تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين 0,3% خلال يناير

بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين 9,997 مليار دولار خلال يناير الماضي، منخفضة 0,3% عن مستواها قبل عام، بحسب بيانات وزارة التجارة الصينية أمس. وهذا هو الشهر الثالث على التوالي الذي يهبط فيه معدل التدفقات إلى الصين مع تأثر الاستثمار في ثاني اكبر اقتصاد في العالم بضعف الاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من أزمة الديون المستفحلة في أوروبا، فإن تدفقات الاستثمار المباشر من القارة إلى الصين سجل مستوى قياسياً مرتفعاً بلغ 116 مليار دولار خلال 2011. وتهدف وزارة التجارة الصينية إلى اجتذاب استثمارات بمتوسط قدره 120 مليار دولار في كل من السنوات الأربع المقبلة. وقالت وزارة التجارة إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي خلال يناير هبطت 42,5% عن مستواها قبل عام إلى 452 مليون دولار. وكانت التدفقات الاستثمارية إلى الصين قد صعدت بشكل حاد في السنوات التي أعقبت انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية خلال 2001، وتعافت بقوة بعد أن تضررت بشدة من الأزمة المالية العالمية في 2008 و2009.

**المصدر: رويترز**

## الصين تخفض نسبة الاحتياطي الالزامي للبنوك 50 نقطة أساس

قال البنك المركزي الصيني يوم السبت انه سيخفض نسبة الاحتياطي الالزامي للبنوك 50 نقطة أساس اعتبارا من 24 فبراير. ويأتي أول خفض لنسبة الاحتياطي الالزامي في 2012 بعد أكثر من شهرين من خفض مماثل أعلن في 30 نوفمبر 2011. ونشر بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) نبأ الخفض في موقعه على الانترنت ( www.pbc.gov.cn ). وبهذا تصبح نسبة الاحتياطي الالزامي للبنوك الكبيرة 20.5 بالمئة من 21 بالمئة مما يتيح مزيدا من الاموال التي يمكن اقراضها

**المصدر: رويترز**

## التويجري: خطة انقاذ عربية لاقتصاديات المنطقة

كشف الدكتور محمد التويجري الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية عن خطة إنقاذ عربية تعكف على دراستها الجامعة منذ ستة أشهر بهدف مساعدة اقتصاد المنطقة العربية على الخروج من كبوته الحالية. وقال التويجري في حوار مع صحيفة الشرق السعودية السبت إن الملامح النهائية سيتم عرضها على الاجتماع المقبل للجامعة العربية لإقرارها وتحديد مبالغ دعم الخطة ومصادر تمويلها سواء من دول المنطقة العربية نفسها أو بالتعاون مع مؤسسات تمويل دولية. واوضح أن الاقتصاد العربي تأثر بشكل عام بسبب أحداث الربيع العربي التي تشهدها الدول حيث وصلت خسائره من تحولات الربيع العربي إلى نحو 56 مليار دولار في عام 2011 ومن المتوقع أن يتضاعف هذا الرقم خلال العام الجاري 2012 ويصل إلى نحو 120 مليار دولار. وحول حجم التبادل التجاري بين الدول العربية، لفت التويجرى الى انه في الأساس ضعيف جدا حيث يبلغ نحو 5% وقد حافظ هذا الضعف على مستواه خلال فترة التغيرات التي شهدتها بعض الدول لأنه لا توجد حركة تجارة نشيطة بين الدول العربية. وأفصح أن حجم الصادرات العربية السلعية باستثناء النفط بلغ في عام 2010 نحو 904.5 مليار دولار ويمثل هذا الرقم نحو 5.9% من حجم الصادرات العالمية ، أما حجم الواردات فوصل لنحو 655.2 مليار دولار، التي تعادل نحو 4.3% من حجم الواردات العالمية، كما وصل حجم الصادرات العربية البينية الى نحو 77.7 مليار دولار، وهي تعادل نحو 8.6 % من إجمالي الصادرات ولم تتأثر هذه النسب عقب ثورات الربيع العربي ولاتزال عند مستوياتها أو أقل بنسب طفيفة جدا. ونبه الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية الى ضرورة أن تنشط الصناعات التحويلية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بين دول المنطقة العربية وإيجاد علاقة متوازنة بين الخدمات الزراعية والصناعية وعدم الاهتمام بالعقارات والسياحة على حساب قطاع الصناعة حيث إنه ليس معقولا أن يكون 56% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من الخدمات ونحو 20% للصناعات التحويلية و6% فقط للزراعة. وشدد على ضرورة أن يتم تغيير هذه المعادلة عن طريق الاهتمام بالزراعة والصناعات التحويلية وهو ما يستلزم وجود التقنية وتنمية الصناعة ودعم المزارعين وليس محاربتهم للنهوض بالاقتصاد العربي.

**المصدر: أ ش أ**

## البنك المركزي المصري يطرح أذون خزانة بقيمة 3.5 مليار جنيه

يطرح البنك المركزي المصرى، غداً، الأحد، نيابة عن وزارة المالية، أذون خزانة بقيمة إجمالية تقدر بـ 3.5 مليار جنيه، ويبلغ قيمة الطرح لأذون خزانة لأجل 273 يوماً، 3.5 مليار جنيه، وفقا لما أكدته مصادر مطلعة. وتقدر قيمة العجز في الموازنة العامة للدولة، للعام المالى الجاري 134 مليار جنيه، ويتم تمويله عن طريق طرح البنك المركزي لأذون وسندات خزانة، وأدوات الدين الحكومية، نيابة عن وزارة المالية بقيمة إجمالية تقدر بـ120 مليار جنيه، وباقي قيمة العجز البالغة 14 مليار جنيه، يتم توفيرها عن طريق المساعدات والمنح من الدول العربية والقروض الدولية.

**المصدر: اليوم السابع**

## السودان يتفق مع الصين على تأجيل الديون ويصدر ذهبا بنحو 400 مليون دولار

قال وزير مالية السودان يوم السبت ان السودان توصل الى اتفاق لتأجيل سداد ديونه المستحقة للصين لمدة خمس سنوات في اطار مساعيه لتعويض خسارته ايرادات النفط الذي ينتجه جنوب السودان. وقال علي محمود للصحفيين ان الولايات المتحدة أيضا منحت السودان اعفاءات أكبر لديونه اذا أوفى بشروط من بينها احلال السلام في مناطقه الحدودية الجنوبية. وأضاف أن السودان صدر ذهبا هذا العام بلغت قيمته نحو 400 مليون دولار الى الان. ويواجه السودان أزمة اقتصادية حادة منذ أن أعلن جنوب السودان الاستقلال في يوليو تموز اخذا معه حوالي ثلاثة أرباع انتاج البلاد من النفط الذي يعد شريان الحياة بالنسبة لاقتصاد الدولتين. وتسببت خسارة حقول النفط الجنوبية في الحد من تدفقات العملة الاجنبية على السودان مما أدى الى ارتفاع نسبة التضخم. وقال مسؤولون انه يمكن للسودان تعويض خسارته من النفط الخام بزيادة صادراته من السلع الزراعية والمعادن. وقال محمود ان الصين وهي مستثمر رئيسي في النفط والبناء وقطاعات أخرى في الاقتصاد السوداني وافقت على تأجيل سداد ديون السودان في ضوء خسارته للإيرادات. ويبلغ حجم الديون الخارجية للسودان حوالي 38 مليار دولار. وقال محمود ان السودان صدر 7.2 طن من الذهب بسعر 55 مليون دولار للطن في الفترة بين أول يناير و15 فبراير هذا العام. وكان البنك المركزي السوداني قال الاسبوع الماضي انه باع 6.5 طن من الذهب مقابل أكثر من 300 مليون دولار منذ يناير الماضي وانه يزيد المعروض من الدولارات في البنوك المحلية للحد من التراجع في قيمة الجنيه السوداني.

**المصدر: رويترز**

## إشغال فنادق دبي يرتفع إلى 78٪.. وأبوظبي إلى 75٪ في 2011

حققت الفنادق العاملة في إمارة دبي نسب إشغال بلغت 78٪، خلال العام الماضي، مقارنة بـ 75٪ خلال العام الذي سبقه. وتصدرت الشقق الفندقية في دبي معدلات الإشغال العام الماضي، إذ بلغت نسبة إشغالها 83٪، مقابل 79٪ خلال العام الذي سبقه؛ تلتها الفنادق الشاطئية التي بلغت نسب إشغالها 80٪ في 2011، مقارنة بـ79٪ في عام 2010. وسجلت فنادق المدينة نسب إشغال بلغت 77٪ العام الماضي، مقابل 72٪ في عام 2010. وفي أبوظبي سجلت فنادق العاصمة نسب إشغال بلغت 75٪ العام الماضي، مقابل 73٪ في عام 2010، في حين تراجعت معدلات الإشغال في فنادق مدينة العين 64٪ في عام 2011، مقابل 72٪ في عام 2010. ووفقا لشركة »إرنست ويونغ«، تصدرت الفنادق الشاطئية قائمة المنشآت الأكثر غلاء في دبي، إذ بلغ متوسط سعر الغرفة الشاطئية 1158 درهماً في عام 2011 مقابل 1087 درهماً في عام 2010، بارتفاع قدره 6.4٪، تلتها فنادق المدينة التي بلغ متوسط سعر الغرفة فيها 643 درهماً العام الماضي، مقابل 640 درهماً في 2010، بنمو 0.4٪؛ في حين تراجع متوسط سعر الغرفة في الشقق الفندقية في الإمارة إلى 421 درهماً في 2011، مقابل 427 درهم في 2010، ما يمثل نسبة تبلغ 1.5٪. وفي أبوظبي، تراجع متوسط سعر الغرفة في فنادق الإمارة بنسبة 8.8٪ إلى 754 درهماً في 2011، مقابل 827 خلال عام 2010، في حين سجلت فنادق مدينة العين أسعاراً بلغت 588 درهماً في العام الماضي، مقابل 584 درهماً في 2010، بارتفاع لا يتجاوز 1٪. وأوسطياً، سجلت فنادق كل من البحرين والقاهرة والعاصمة الأردنية عمّان، تراجعاً في معدلات الإشغال خلال العام الماضي بنسب بلغت 30٪، و39٪، و8٪ على التوالي، في حين بلغت نسب التراجع في الإشغال 1٪ في مدن الكويت ومسقط وجدة، وسجلت العاصمة اللبنانية بيروت بدورها تراجعاً بنسبة 11٪ في معدلات الإشغال خلال العام الماضي.

**المصدر: الإمارات اليوم**

## "غلفود 2012" ينطلق اليوم بمشاركة 88 دولة و110 أجنحة وطنية

تنطلق اليوم الدورة السابعة عشرة من معرض الخليج للأغذية (غلفود) 2012، أكبر حدث تجاري سنوي لقطاع الأغذية والضيافة في العالم، وذلك في مركز دبي الدولي للمؤتمرات والمعارض، ويستمر حتى 22 من الشهر الجاري، بمشاركة 3800 شركة وعلامة تجارية تضم كبرى الشركات وأبرز الأسماء العالمية في قطاع الأغذية والمشروبات من 88 دولة، ويشهد المعرض مشاركة عربية وخليجية ومحلية متميزة، إذ يبلغ عدد الشركات الخليجية 174 شركة، والمحلية 531 شركة . ومن المتوقع أن يستقبل المعرض ما يزيد على 65. 000 زائر من 140 دولة . يشهد الحدث استضافة 110 أجنحة وطنية، حيث تشارك مجموعة من دول العالم بأكثر من جناح وطني في أقسام المعرض المختلفة، كالمنتجات الغذائية ومعدات التصنيع والتعبئة، ما يؤكدُ أهمية المعرض ومكانته العالمية التي يحظى بها، كما يشير إلى التعاون والتنسيق الكبيرين بين إدارة المعرض واتحادات التصدير والتجارة في العالم والمفوضيات التجارية في سفارات الدول الممثلة بدولة الإمارات . تشارك في الحدث للمرة الأولى كل من بيرو والجزائر وكينيا والمجر، جنباً إلى جنب مع الأرجنتين وأستراليا وباكستان وتركيا وجزر المالديف وجنوب إفريقيا وروسيا وسويسرا والصين وفرنسا وفييتنام وماليزيا ونيوزيلندا والولايات المتحدة واليابان . وكانت مساحات العرض قد نفدت بالكامل قبل خمسة أشهر من انطلاق الدورة الحالية، نظراً للإقبال الشديد على الحدث، الذي بات يشكل منصة للتبادل التجاري في قطاع الأغذية والمشروبات، وقِبلة الشركات الطامحة إلى بناء وتوطيد علاقاتها التجارية مع دول منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب آسيا . وأكد الرئيس التنفيذي لمركز دبي التجاري العالمي، أن المشاركة الواسعة لشركات الأغذية والمشروبات العالمية تشير بوضوح إلى مكانة معرض غلفود وأهميته على الصعيد الدولي، وقال: "تمثل الإمكانات الكبيرة لمنطقة الشرق الأوسط فرصاً واعدة لنمو قطاع الغذاء العالمي في وقت باتت فيه كثير من الأسواق بمناطق العالم المختلفة تعاني من انخفاض مستويات النمو، فمعرض غلفود أصبح بوابة مهمة للدخول إلى الأسواق المربحة للمنطقة، ونحن على ثقة بأن أيام المعرض ستشهد كالعادة تحقيق صفقات قياسية" . يقام بالتزامن مع الحدث معرض الشرق الأوسط لمكونات الغذاء، ومعرض المطاعم والمقاهي، ومؤتمر الخليج للأغذية الذي يُعول عليه المهتمون والخبراء كثيرا في الحصول على المعلومات المتعلقة بالتوجهات المستقبلية في قطاع الأغذية، وطرح المشكلات والتحديات التي تواجه هذا القطاع، وإلقاء الضوء على أحدث الخبرات والتوجهات والابتكارات في القطاع الغذائي . وقد اتسع مؤتمر غلفود، الذي تلقي كلمة الافتتاح فيه الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي، وزيرة التجارة الخارجية، ليشمل أربعة منتديات وورش عمل هي قمّة قادة القطاع الغذائي، ومنتدى التصنيع والتعبئة، ومنتدى أصحاب المبادرات الغذائية، وورشة عمل حقوق الامتياز، وذلك بمشاركة 50 من كبار الخبراء العالميين والرواد في هذا القطاع، الذين سيقدّمون للمشاركين بالمؤتمر أحدث الرؤى والأفكار حول القطاع الغذائي . يبرز المعرض التميّز في القطاع الغذائي من خلال "جوائز غلفود" التي تكرّم الإبداعات والإنجازات المتميزة في قطاع الأغذية والمشروبات في المنطقة، وذلك على مستوى الأفراد والشركات . وتشتمل جوائز هذا العام 20 فئة ستقوم بالتحكيم في منافساتها لجنة تحكيم دولية من خبراء مستقلّين .

**المصدر: الخليج**

## الناتج السياحي بالدولة ينمو 8% العام الحالي إلى 124,5 مليار درهم

ترتفع قيمة الناتج الإجمالي لقطاع السياحة بالدولة العام الحالي إلى 124,5 مليار درهم (33,9 مليار دولار)، مقارنة بـ115,3 مليار درهم (31,4 مليار دولار) العام الماضي، بنمو نسبته 8%، بحسب بيانات اقتصادية لمجلس السفر والسياحة العالمي. وبذلك، ترتفع مساهمة القطاع بالناتج المحلي الإجمالي إلى 10,4% العام الحالي مقارنة بـ10,3% العام الماضي، ومن المتوقع أن يستمر نمو مساهمة القطاع بالناتج المحلي لتبلغ نحو 10,6% العام المقبل، وفقاً لبيانات المجلس. وتوقع المجلس في بياناته الاقتصادية المتعلقة بقطاع السفر والسياحة أن يرتفع حجم الاستثمار بالقطاع السياحي بالدولة خلال العام الحالي إلى 46,2 مليار درهم (12,6 مليار دولار)، ليشكل 21% من حجم الاستثمارات بالدولة، مقارنة بـ41,5 مليار درهم (11,3 مليار دولار) للعام الماضي، شكلت 20,9% من إجمالي الاستثمارات. ومن المتوقع أن ينمو حجم الاستثمارات في القطاع بمعدل سنوي يبلغ 7,1% ليبلغ 98,8 مليار درهم عام 2021، أي ما يعادل 22,7% من إجمالي الاستثمارات في الدولة. وتشكل الاستثمارات بقطاع السفر والسياحة بالدولة ما نسبته 42,2% من اجمالي الاستثمار بالقطاع في منطقة الشرق الأوسط، حيث توقع المجلس أن يبلغ حجم الاستثمار في القطاع بالمنطقة 109,4 مليار درهم (29,8 مليار دولار). وتوقع المجلس أن تبلغ المساهمة الإجمالية للقطاع السياحي بالناتج المحلي الاجمالي في منطقة الشرق الأوسط 631,7 مليار درهم (172 مليار دولار) أي أن القطاع يسهم بنسبة 8% بالناتج المحلي الاجمالي للمنطقة. ومن المتوقع أن تبلغ مساهمة قطاع السفر والسياحة المباشرة بالناتج المحلي الإجمالي 264,8 مليار درهم (72,1 مليار دولار) في الشرق الأوسط. وفيما يتعلق بالمساهمة المباشرة للقطاع في الناتج المحلي الاجمالي بالدولة، توقع المجلس أن تنمو إلى 73 مليار درهم (19,9 مليار دولار) لتسهم بنسبة 6,1% بالناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ67,2 مليار درهم (18,3 مليار دولار) العام الماضي، حيث شكلت 6% من الناتج المحلي الإجمالي. وترتفع مساهمة القطاع المباشرة في الناتج المحلي الإماراتي إلى 152 مليار درهم عام 2021، بحسب توقعات المجلس.

**المصدر: الاتحاد**

## وزارة الاقتصاد تؤكد ارتفاعها بنسبة 50% العام الماضي .. 3038 عدد الشركات الأجنبية وفروعها في الدولة

أكدت وزارة الاقتصاد أمس زيادة أعداد الشركات الأجنبية وفروعها بنسبة غير مسبوقة وصلت إلى 50% خلال الأربع سنوات الماضية لتصل إلى 3038 فرعا أو مكتبا لشركة أجنبية بنهاية العام الماضي. وأكد مدير إدارة التسجيل التجاري في وزارة الاقتصاد على أن البيئة الاستثمارية الجذابة وسياسة التنوع الاقتصادي التي تنتهجها الدولة، وفرص الاستثمار المتاحة التي تواكب التطور في كافة القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى تطور البنية التحتية اللازمة لعمل الشركات و سهولة الحصول على التراخيص وتنافسية الدولة في هذا الإطار، أهم أسباب نمو عدد الشركات الأجنبية في السوق بصفة خاصة والشركات العاملة في الدولة بصفة عامة. وقال مدير إدارة التسجيل التجاري، إن الوزارة اعتمدت عام 2007 سنة قياس لرصد نمو عدد الشركات الأجنبية العاملة فيها خلال السنوات الأربع الماضية، وقد بينت الإحصائيات أو نتائج الرصد الذي قامت به الوزارة، أن عدد هذه الشركات قد نما حتى نهاية العام الماضي بنسبة 50% مقارنة بعام 2007. كما أكد أن ارتفاع عدد شركات المساهمة الخاصة العاملة في السوق الإماراتية العام الماضي 2011 إلى نحو 147 شركة، في حين بلغ عدد الشركات ذات المسؤولية المحدودة حوالي 177 ألف شركة، بالإضافة إلى 3038 فرعا أو مكتبا لشركة أجنبية. ووصل عدد الشركات المساهمة الخاصة في عام 2010 إلى نحو 131 شركة برأسمال مكتتب به بلغ 125 ملياراً و537 مليون درهم. وأكد أن شركات المساهمة الخاصة تقوم بدور مهم وفعال في تعزيز التنمية الاقتصادية، بما توفره من فرص عمل واستثمارات كبيرة في المشاريع الحيوية والمنتجة. وكان مجلس الوزراء قد وافق نهاية العام الماضي على مشروع قانون جديد للشركات، كانت وزارة الاقتصاد قد أعدته بالتشاور مع الجهات المحلية المعنية، ومن أهم ملامح القانون الجديد إلغاء الحد الأدنى لرأسمال الشركة ذات المسؤولية المحدودة، الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة عدد هذه الشركات في مختلف القطاعات الاقتصادية. وشدد مدير إدارة التسجيل التجاري، على أن المؤشرات الاقتصادية والتجارية للدولة خلال العام الجاري تعكس صورة إيجابية عن السوق المحلية وجاذبية الاستثمار فيها، ووفقا لهذه المؤشرات سجل عدد التراخيص الممنوحة في الدولة بين شهر يناير الماضي ونظيره في عام 2011، نسبة نمو بلغت 8.%

**المصدر: البيان**

# التخطيط السياحي

يعتبر التخطيط السياحي من أهم أدوات التنمية السياحية المعاصرة، التي تهدف إلى زيادة الدخل الفردي الحقيقي والقومي، وإلى تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية في البلاد . ومن هنا فالتخطيط السياحي يعتبر ضرورة من ضرورات التنمية المستدامة الرشيدة الذي يمكن الدول خصوصا النامية منها من أن تواجه المنافسة في السوق السياحية الدولية. وبالتالي فإن تخطيط التنمية السياحية يعتبر جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي يقتضي إلزام كافة الوزارات والأقاليم والأجهزة والإدارات الحكومية وغير الحكومية بتنفيذ السياسة التنموية السياحية (برنامج عمل مشترك). وارتبط ظهور التخطيط السياحي وتطوره وكذلك أهميته ببروز السياحة كظاهرة حضارية ـ سلوكية من ناحية وظاهرة اقتصادية ـ اجتماعية من ناحية أخرى. وقد حظيت السياحة المعاصرة كنشاط إنساني بأهمية واعتبار كبيرين لم تحظ بهما في أي عصر من العصور السابقة، لقد نجم عن النشاطات السياحية الكثيفة نتائج وآثار اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وعمرانية كان لها أثر عظيم وواضح في حياة المجتمعات والشعوب في عصرنا الحاضر، الأمر الذي استدعى توجيه الاهتمام إلى ضرورة تنظيم وضبط وتوجيه وتقييم هذه النشاطات للوصول إلى الأهداف المنشودة والمرغوبة وبشكل سريع وناضج. وقد ترتب على ذلك اعتماد وتبني أسلوب التخطيط السياحي كعلم متخصص يتناول بالدراسة والتحليل والتفسير جميع الأنشطة السياحية ويعمل على تطويرها .

## 1- مفهوم التخطيط السياحي:

لم يتبلور مفهوم التخطيط السياحي بشكل واضح ومحدد إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تطورت حركة السفر الدولية بشكل سريع وكثيف، وتزايدت أعداد السياح إلى جانب تنوع أشكال السياحة والاستجمام، وتعددت المناطق السياحية واختلفت وظائفها وخصائصها، وقد أدى كل هذا إلى زيادة الاهتمام بالسياحة والأنشطة السياحية، وظهرت الحاجة لضبط وتوجيه هذه النشاطات من أجل الحد من آثارها السلبية على المجتمع والبيئة، وتحقيق أقصى درجات النفع الاقتصادي، خصوصاً بعد أن أصبح ينظر إلى السياحة على أنها صناعة ومصدر دخل أساسي في كثير من دول العالم.

والتخطيط السياحي نوع من أنواع التخطيط التنموي وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات المرحلية المقصودة والمنظمة والمشروعة التي تهدف إلى تحقيق استغلال واستخدام أمثل لعناصر الجذب السياحي المتاح والكامن وتحقيق أقصى درجات المنفعة الممكنة، مع متابعة وتوجيه وضبط لهذا الاستغلال لإبقائه ضمن دائرة المرغوب والمنشود، ومنع حدوث أي نتائج أو آثار سلبية ناجمة عنه. يعرف التخطيط السياحي بأنه رسم صورة تقديرية مستقبلية للنشاط السياحي في دولة معينة وفي فترة زمنية محددة. ويقتضي ذلك حصر الموارد السياحية في الدولة من أجل تحديد أهداف الخطة السياحية وتحقيق تنمية سياحية سريعة ومنتظمة من خلال إعداد وتنفيذ برنامج متناسق يتصف بشمول فروع النشاط السياحي ومناطق الدولة السياحية.

وينبغي ألا ينظر إلى التخطيط السياحي على أنه ميدان مقصور على الجهات الرسمية، وإنما يجب أن ينظر إليه على أنه برنامج عمل مشترك بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأفراد. لذا يجب أن يكون التخطيط السياحي عملية مشتركة بين جميع الجهات المنظمة للقطاع السياحي ـ بين الجهات الحكومية المشرفة على هذا القطاع، ومقدمي الخدمات السياحية (المؤسسات ورجال الأعمال)، والمستهلكين لهذه الخدمات ( السياح )، والمجتمع المضيف للسياحة ـ بدءا من مرحلة صياغة الأهداف المراد تحقيقها وانتهاء بمرحلة التنفيذ والتطبيق لبرامج الخطة السياحة.

## 2- عوامل نجاح التخطيط السياحي

يعتمد نجاح التخطيط السياحي على عدّة عوامل تشمل ما يلي :

- أن تكون خطة التنمية السياحية جزءاً لا يتجزأ من الخطة القومية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- وأن يتم تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- وأن يتم اعتبار تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية.
- وعلى أن تكون هذه الصناعة جزءاً من قطاعات الإنتاج في الهيكل الاقتصادي للدولة.
- قيام الدولة بتحديد مستوى النمو المطلوب وحجم التدفق السياحي.
- وعلى أن يتم تحديد دور كل من القطاعين الخاص والعام في عملية التنمية.
- التركيز على علاقة التنمية السياحية بالنشاط الاقتصادي العام وتحديد علاقة ذلك بالمحافظة على البيئة.

### 3- أهمية التخطيط السياحي

يلعب التخطيط السياحي دوراً بالغ الأهمية في تطوير النشاط السياحي، وذلك لكونه منهجا علميا لتنظيم وإدارة النشاط السياحي بجميع عناصره وأنماطه، فهو يوفر إطار عمل مشترك لاتخاذ القرارات في إدارة الموارد السياحية ويزود الجهات المسئولة بالأساليب والاتجاهات التي يجب أن تسلكها، مما يسهل عملها ويوفر كثيراً من الجهد الضائع. التخطيط السياحي يساعد على توحيد جهود جميع الوحدات المسئولة عن تنمية القطاع السياحي وتنسيق عملها، ويقلل من ازدواجية القرارات والأنشطة المختلفة، مما يساعد على إنجاز الأهداف العامة والمحددة لهذا النشاط. لهذا فإن التخطيط السياحي يتأثر بالتقلبات السياسية والاجتماعية والطبيعية أكثر من تأثره بعوامل الإنتاج والقوى الاقتصادية المختلفة .

### 4- أهداف التخطيط السياحي

- تحديد أهداف التنمية السياحية القصيرة والبعيدة المدى، وكذلك رسم السياسات السياحية ووضع إجراءات تنفيذها.
- ضبط وتنسيق التنمية السياحية التلقائية والعشوائية.
- تشجيع القطاعين العام والخاص على الاستثمار في مجال التسهيلات السياحية أينما كان ذلك ضرورياً.
- مضاعفة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للنشاطات السياحية لأقصى حد ممكن وتقليل كلفة الاستثمار والإدارة لأقل حد ممكن.
- الحيلولة دون تدهور الموارد السياحية وحماية النادر منها.
- صنع القرارات المناسبة وتطبيق الاستخدامات المناسبة في المواقع السياحية.
- تنظيم الخدمات العامة وتوفيرها بالشكل المطلوب في المناطق السياحية.
- المحافظة على البيئة من خلال وضع وتنفيذ الإجراءات العلمية المناسبة.
- توفير التمويل من الداخل والخارج اللازم لعمليات التنمية السياحية.
- تنسيق النشاطات السياحية مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى بشكل تكاملي.

### 5- خصائص التخطيط السياحي الجيد:

يمتاز التخطيط السياحي الجيد بأنه يركز على المنتج السياحي Tourist Product وكذلك على عمليات الترويج والتسويق بأسلوب يحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئة ضمن إطار التنمية السياحية الشاملة والمستدامة، والتخطيط السياحي الجيد لا بد أن تتوفر فيه كذلك عدة مواصفات أخرى أهمها:

- تخطيط مرن Flexible مستمر Continuous وتدريجي Incremental يتقبل إجراء أي تعديل إذا ما تطلب الأمر بناء على المتابعة المستمرة والتغذية الراجعة .
- تخطيط شامل لجميع جوانب التنمية السياحية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية، السكانية، ... الخ.
- تخطيط تكاملي، تعامل فيه السياحة على أنها نظام متكامل، حيث كل جزء مكمل للأجزاء الأخرى، وكل عنصر يؤثر ويتأثر ببقية العناصر.
- تخطيط مجتمعي، بمعنى أنه يسمح بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في عملية التخطيط بمراحلها المختلفة.
- تخطيط بيئي يحول دون تدهور عناصر الجذب السياحية الطبيعية والتاريخية، ويعمل على توفير الإجراءات اللازمة لصيانتها بشكل مستمر، ويضمن المحافظة عليها لأطول فترة زمنية ممكنه.
- تخطيط واقعي وقابل للتنفيذ، أي أن لا تتجاوز أهدافه حدود الإمكانيات والطموح ولا تخرج عن دائرة ما هو متاح وكامن من موارد طبيعية ومالية وبشرية.
- تخطيط مرحلي منظم، يتكون من مجموعة من الخطوات والنشاطات المتتابعة والمتسلسلة.
- تخطيط يتعامل مع السياحة على أنها نظام له مدخلات وعمليات ومخرجات محددة، ويمكن التأثير في هذه التكوينات وتوجيهها.